

موقف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن حالات الإعادة إلى الجمهورية العربية السورية

1. لا يزال عدم الاستقرار مسيطراً على الجمهورية العربية السورية (سوريا) منذ مارس/آذار 2011. وقد امتد الارتفاع المفاجئ في مستوى العنف الذي شهدته الربع الأخير من عام 2011 إلى العام الحالي 2012، حيث طال تأثيره على وجه الخصوص محافظات حمص ودير الزور وحماة وريف دمشق وإدلب. وقد ترك هذا الاقتتال المستمر أثراً بالغاً على المدنيين، وبصورة خاصة على الفئات الأكثر ضعفاً من السكان.

2. قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومات المعنية بتسجيل أكثر من 20,000 سوري ممن فرّوا إلى الدول المجاورة، بينما تم تقديم أكثر من 7000 طلب لجوء إلى دول أوروبا الغربية من قبل مواطنين سوريين منذ إبريل/نيسان 2011. ومن المعلوم أن عدداً لا بأس به من السوريين قد نزحوا داخلياً دون مغادرة البلاد أيضاً. لا تزال سوريا تستضيف بسخاء مجموعه 110,000 لاجيء عراقي على أراضيها، وقد نزح بعض من هؤلاء أيضاً بسبب عدم الاستقرار. وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجهود التي تقوم بها الحكومات لتأمين الحماية الدولية لأولئك الذين فرّوا من البلاد، بما في ذلك حكومات الدول المجاورة وهي تركيا ولبنان والأردن، حيث أبقت حدودها مفتوحة لاستقبال أولئك الفارين.

3. وبما أن الوضع في سوريا متقلب ومن الممكن أن يبقى غير محدد في الفترة القادمة، فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدر الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المعنية لتعليق العودة القسرية للمواطنين السوريين أو السكان الاعتياديين في سوريا، بمن فيهم أولئك الذين تم رفض طلبات لجوئهم. ومن المراد أن يستمر العمل بهذه الإجراءات إلى حين استقرار الأوضاع في البلاد. وتوصي بشدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تقوم البلدان المعنية بتعليق العودة إلى سوريا في الوقت الراهن، ريثما يتم إجراء تقييم حول متى يمكن للوضع المتغير في البلاد أن يتيح الفرصة للعودة بأمان وكرامة.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – المقر الرئيسي
جنيف

فبراير/شباط 2012